اقتصاد

خميس للقطاع الخاص: مشاريع التشاركية جاهزة للاستثمار في الكهرباء

الوطن

أكد وزير الكهرباء عماد خميس أن الوزارة تشجع القطاع الخاص والشركات الراغبة التي تعمل في مجال الطاقات المتجددة على الاستثمار في قطاع الكهرباء من خلال اطلاعهم على التسهيلات والخطوات والإعلانات والمشاريع التي تعزز ثقة المستثمر في الاستثمار بمجالات الطاقات البديلة. لافتا إلى أن مدة تنفيذ أي مشروع تتعلق بالحجم والاستطاعة.

وفي كلمة له خلال افتتاح ورشة عمل أقامتها الوزارة يوم أمس بعنوان «الفرص الاستثمارية وسبل التمويل في الطاقات المتجددة» أوضح خميس أن الورشة تأتي تنفيذا لإستراتيجية الوزارة في توطين الطاقات المتجددة في ظل نقص الواردات النفطية لمحطات توليد الطاقة الكهربائية. مبيناً أن الوزارة قامت بخطوات عديدة لتشجيع الاستثمار في قطاع الكهرباء سواء بتمويل ذاتي أو في الاستثمار بما يتعلق بكل أنواع التشاركية حيث أعدت كل المشاريع وطرحتها للاستثمار للراغبين من الداخل السوري أو خارجه أو من الشركات.

وأوضح خميس أن الوزارة تعمل على تأطير الكمية الموجودة من الوقود لتشغيل المحطات، موضحاً أن كميات الكهرباء لا تخزن وما ننتجه نوزعه مباشرة وعندما يكون لدينا فرصة لا نبخل على أحد حيث نسير حسب الأولويات.

منوهاً بأن الوزارة وبالتعاون مع وزارة الصناعة أعادت تشغيل معمل صناعة اللواقط الشمسية الذي كان متوقفا عن العمل خلال فترة الأزمة مبيناً أن الطاقات المتجددة داعمة للوقود وليست حلا.

هذا وركّزت ورشة العمل على التشريعات والأنظمة الخاصة بالاستثمار في مجال الكهرباء ودور الهيئة السورية في دعم الاستثمار ومصادر وسبل التمويل لمشاريع الطاقات المتجددة ودعم المصارف فيما يتعلق بالطلب والتزويد في الطاقات المتجددة.

وناقش المشاركون في الورشة ضمانات مشاريع الاستثمار وضرورة الاستفادة من الطاقات الشمسية في مرحلة إعادة الإعمار وعدم ترخيص أي بناء سكني في المرحلة المقبلة لا يراعي موضوع الاستفادة من الطاقة الشمسية والاستفادة من مخلفات القطاع الزراعي لتامين طاقة بديلة والتعاون مع البنوك الخاصة والكبيرة للخوض بمشاريع الطاقة الشمسية وفرص التمويل وعائدات الاستثمار.

وتهدف الورشة إلى وضع برامج فعالة للتمويل ونشر تقنيات الطاقات المتجددة في جانبي الطلب والتزويد على السواء وتبادل الآراء والخبرات وبيان العوائق المحتملة والخروج بتوصيات بالحلول لها وخاصة لجهة التمويل اللازم لإنشاء مشاريع توليد الكهرباء باستخدام هذه التقنيات بالتعاون مع عدد من الوزارات والفعاليات المهمة.

«الشعب» ناقش ١٠٠ مادة من قانون أصول المحاكمات الجديد البالغ ٥٠٠ مادة

الأحمد: يوحّد ويبسط التشريعات وإجراءات التقاضي

اللحام: يرسخ مبدأ السيادة في اختصاص المحكمة السورية

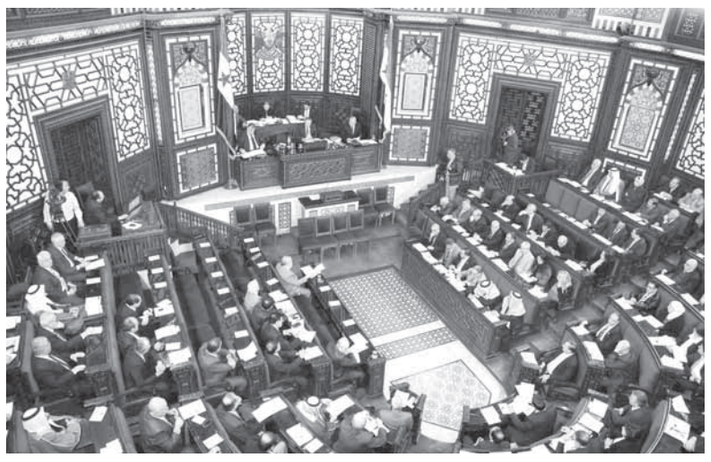

الوطن

ناقش مجلس الشعب أمس ١٠٠ مادة من مشروع قانون أصول المحاكمات الجديد الذي بلغت مواده ٥٠٠ مادة، وأكد وزير العدل نجم حمد الأحمد خلال الجلسة أن مشروع القانون الجديد سيكون له عند إقراره وإصداره الأثر الكبير في إرساء قواعد العدالة والإجراءات القضائية السليمة التي تخدم مسيرة الإصلاحات التشريعية في طريق التطور الحقوقي المعاصر، مشيراً إلى أن مشروع القانون ثمرة من ثمرات الإصلاح والتطوير القضائي التي يراد بها الوصول إلى قضاء سريع وعادل.

وأوضح وزير العدل أن مشروع القانون الجديد أخذ في الحسبان توحيد التشريعات المتعلقة بأصول المحاكمات وإجراءات التقاضي في متن واحد يتصف بالحداثة وتبسيط إجراءات التقاضي، وقواعد التنفيذ، وسرعة الفصل في الخصومات القضائية والتنفيذية وإرساء قواعد قانونية لمسائل كانت محل خلاف في الاجتهاد، إضافة إلى تكريس السلطة التقديرية للقاضي في حالات إجرائية معينة وتخويله السلطة الفعلية في توجيه الدعوى وبسط رقابته على إجراءات الخصوم بما يخدم حسن سير العدالة مشيراً إلى أن مشروع القانون أرسى قاعدة تتعلق بأي إجراء أصولي وذلك بتحديد اليوم التالي لتاريخ تبليغ الخصم لبدء المواعيد القانونية في حقه بدلاً من تاريخ التبليغ.

وبين الوزير أن مشروع قانون أصول المحاكمات الجديد حدد الشروط التي يجب توافرها عند طلب وقف تنفيذ الحكم المعترض عليه وهي الخشية من وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه وأداء الكفالة التي تقررها المحكمة وصدور قرار الوقف في قضاء الخصومة.

وفي السياق ذاته قال رئيس المجلس محمد جهاد اللحام: إن مشروع القانون لحظ موضوع تبسيط إجراءات التقاضي وقواعد التنفيذ وكرس مبدأ السيادة في اختصاص المحكمة السورية للنظر في الدعاوى التي ترفع على السوري المقيم في سورية أو خارجها حيث أصبح من الاختصاص الشامل، كما اختصر المشروع من إجراءات تبليغ الدعوى للمدعى عليه حيث لا يحتاج إلى تبليغ جديد وهو «الإخطار»، إذا سبق له أن تبلغ مذكرة الدعوى بالذات أو كان الجاري التبليغ عنه أحد أصوله أو فروعه أو زوجه المقيمة معه والبالغة السن القانوني مبيناً أن قانون أصول المحاكمات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٨٤/ تاريخ ١٩٥٣/٩/٢٨ مضى عليه مدة اثنين وستين عاماً وقد أدخلت عليه طوال تلك المدة العديد من التعديلات الجزئية وتبين من خلال التطبيق القانوني له أمام المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها أن الحاجة أصبحت ملحة لوضع مشروع قانون جديد وحديث.

وأوضح رئيس المجلس أن المشروع ألغى وجوب ربط الطاعن باستدعاء طعنه صورة عن الحكم المطعون فيه تحت طائلة بطلان الطعن بسبب عدم أهمية هذا الإجراء ولضياع الكثير من الحقوق العامة بسبب الخطأ الذي يرتكبه العاملون في دواوين المحاكم التي تسجل لديها الطعون مبيناً أن المشروع أضاف قاعدة جديدة في حالة غياب طرفي الاستئناف عن الحضور وكانت الدعوى مهيأة للحكم بموضوعها فإن محكمة الاستئناف لها الخيار في الحكم بالموضوع أو ترك القضية للمراجعة، كما أكد على وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه دون تمييز بين ما إذا كان الطعن يتعلق بعقار أو غير ذلك.

وأشار إلى أن القانون أكد وجوب تقديم الطعن من محام أستاذ مضى على تسجيله في جدول المحامين الأساتذة مدة عشر سنوات على الأقل وهو شرط مقونن في سائر القوانين العربية والأجنبية والمعروف بقاعدة التدرج الأمني في المرافعات خدمة للعدالة ولمصلحة الموكل، وان مشروع القانون أضاف صكوك الزواج على قائمة الإسناد التنفيذية التي تتمتع بقوة التنفيذ الجبري وكذلك الأحكام الصادرة عن مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري المتضمنة إلزاماً بالتعويض.

وفي سياق متصل أحال المجلس مشروع القانون المتضمن التشاركية بين القطاعين العام والخاص إلى لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية للبحث بجواز النظر فيه دستورياً.

على ذمة «الاقتصاد»: الحكومة مولت مستوردات بـ٣٠٠ مليون يورو للقطاع الخاص في شهر واحد

محمد راكان مصطفى

كشف معاون وزير الاقتصاد عبد السلام علي لـ«الوطن» عن الوزارة منحت خلال تشرين الثاني موافقة لإجازات تصدير بقيمة ٣٠٠ مليون يورو وذلك من أصل إجمالي الطلبات التي تم التقدم بها للوزارة والتي بلغت قيمتها مليار يورو، موضحاً أن الوزارة منحت موافقتها بناء على التوجه الحكومي في ترشيد الاستيراد بما يؤدي إلى الحفاظ على القطع الأجنبي وما يسهم بدعم استقرار سعر الصرف.

وأكد أنه منذ بداية العام الحالي ٢٠١٥ وحتى تاريخه لم تمنح الوزارة أي موافقة لاستيراد زيوت وسمون ومرتديلا وغيرها من المواد المصنعة وتركزت الموافقات على المواد الأولية التي تدخل في إنتاج هذه الصناعات محلياً وذلك بهدف تنفيذ التوجه الحكومي في دعم الصناعة المحلية حماية المنتجات الوطنية.

وبين علي أن الوزارة تعمل بشكل جاد ومستمر في تأمين المواد والسلع الغذائية الأساسية التي تمس المواطن بشكل مباشر وتقوم الوزارة بشكل دوري بمتابعة حالة الأسواق ورصد توافر المواد ومراعاة الاحتياجات عند منح الموافقات على طلبات الاستيراد

وكشف معاون الوزير عن أن الوزارة قامت اعتباراً من ٢٠١٥/١٠/١ ولغاية ٢٠١٥/١٢/٧ بمنح موافقات لاستيراد رز بوزن ٢٤ ألف طن بقيمة ١٦,٥ مليون يورو، كما تم منح موافقات استيراد شاي بوزن ٢٩٢١ طناً بقيمة تتجاوز ٧,٧ ملايين يورو، وموافقات لاستيراد طن وسردين بوزن ٢٦٤٥ طناً بقيمة ٤,٩ ملايين يورو، وموافقات استيراد لسكر أبيض مكرر بوزن ٤٨٣٥٠ طناً وبقيمة ٤٢,٩١٥ مليون يورو، إضافة إلى منح موافقات لاستيراد بن غير محمص بوزن ٦٨٥٠ طناً بقيمة ١٢,١ مليون يورو وتم منح موافقات لاستيراد حليب بودرة مجفف بوزن ٨ آلاف طن وبقيمة ١٤,٤ مليون يورو، إضافة إلى غيرها من المواد الأساسية والأولية التي تدخل في الصناعات المحلية.

السكر والرز أكثر المواد الممولة

مؤكداً أن كل الطلبات الخاصة بالاستيراد تعرض على اللجنة الاقتصادية في الوزارة والمشكلة بقرار من وزير الاقتصاد وتعرض بعد ذلك على معاون الوزير ليتم الوصول إلى قرارات ضمن أولويات ومبادرات تستند إلى التوجيهات الحكومية وفق آلية تضمن تأمين احتياجات المواطن، ومشدداً على أن الوزارة تقف على مسافة واحدة من جميع التجار وتتعامل مع كل الطلبات المقدمة بحيادية وبموجب التوجه الحكومي.

وفي سياق متصل كشف مصدر مسؤول في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عن أن النقاشات في مشروع المؤونة بين الوزارة ومصرف سورية المركزي باتت في مراحلها الأخيرة ويتم العمل حالياً على وضع اللمسات الأخيرة متوقعاً صدور قرار اللجنة خلال الأيام القادمة، مع تأكيده على قيام اللجنة المكلفة دراسة المشروع تأخذ بالحسبان كل الأمور المتعلقة بانعكاس القرار على سعر الصرف وعلى الأسواق.

هذا وقد يؤدي عدم منح موافقات لاستيراد الزيوت والسمون وغيرها من المواد المصنعة الضرورية إلى نقص عرض المادة في الأسواق، ما يسهل رفع أسعارها واحتكارها من بعض التجار، وهذا ما بدأ يظهر للعلن في بعض الأسواق، بينما لم يتم توفير بديل مصنّع محلياً لتلك المواد، علماً بأن بعض التجار يتناقلون أحاديث عن وجود سمسرة في موضوع منح موافقات الاستيراد، الأمر الذي نفاه معاون الوزير عبد السلام علي لـ«الوطن» في وقت سابق.

حاكم المركزي يمنع المصارف من التعاون مع الإعلام

الوطن

يبدو أن حاكم مصرف سورية المركزي مصرّ على حصر علاقة المصرف بالإعلام بالنقاط التي يرغب بتسليط الضوء عليها، علماً بأن للإعلام أيضاً تساؤلات، منقولة من الواقع المعاش.

تتفق مع الحاكم في الحفاظ على السرية المصرفية والحرص على عدم اختراقها، وعدم الدخول في بعض البيانات التي قد يكون نشرها مضراً أكثر منه مفيداً، لكن ليس كل ما يتعلق بعمل المصرف المركزي والمصارف العامة هو خاضع للسرية المصرفية، فالإعلام لا يطلب كشف الحسابات السرية للمصارف وعملائها، بل يفترض بأنه يسلط الضوء على ما يخدم المواطن والدولة بشكل رئيس، ويفترض بمن هم في موقع المسؤولية مساعدة الإعلام في هذه المهمة وليس تضييق الخناق عليه.

ما حصل أن حاكم مصرف سورية المركزي أصدر تعميماً منذ أيام، وجهه إلى مدراء المصارف العاملة في سورية، جاء فيه: «إشارة إلى ما لوحظ مؤخراً من قيام بعض الوسائل الإعلامية (المطبوعة والإلكترونية) بنشر تصريحات منسوبة إلى مصادر مصرفية تتضمن معلومات تخص أعمال المصارف والتي تفتقر في معظم الأحيان إلى الدقة، إضافة إلى تسريب بعض المعلومات ذات الطابع التنظيمي الواردة من مصرف سورية المركزي والتي تعتبر سرية ومن غير المخول الاطلاع عليها من غير المعنيين بها، الأمر والتي تعتبر سرية ومن غير المخول الاطلاع عليها من غير المعنيين بها، الأمر الذي يشكل مخالفة لأحكام السرية المصرفية، ونظراً للأهمية الكبيرة التي تتسم بها مثل هذه المواضيع وأثرها السلبي في تشويش الرأي العام خاصة في ظل الظروف الراهنة، ولما له من أثر سلبي على العملية الرقابية بشكل عام، ولاحقاً للتعميم رقم ١٦٠/٢٨٨١/م/١ تاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٩ والتعميم رقم ١٦٠/٢٨٨١/م/١ تاريخ ٢٠١٥/٩/١٤».

وعلى ذلك طلب الحاكم من مدراء المصارف العاملة في سورية «التقيد بحصر صلاحية التصريح الرسمي باسم المصرف لوسائل الإعلام بالرئيس التنفيذي/ المدير العام أو المكلفين بشكل خطي أصولاً، ويحظر على جميع العاملين في المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية غير المكلفين أصولاً بإدلاء أي تصريحات صحفية لأي وسيلة إعلامية كانت».

بالإضافة إلى «توخي الدقة والحرص فيما يمكن أن تعكسه التصريحات الصحفية على سمعة المصرف والقطاع المصرفي. واقتصار التصريحات الخاصة بنتائج أعمال المصرف بذكرها بشكل إجمالي وعدم ذكر أي تفاصيل بخصوصها ما لم تكن مصدقاً عليها من مصرف سورية المركزي».

كما طالبهم بالتقيد بضرورة «الالتزام بعدم التصريح للصحافة أو الإعلام بخصوص المنتجات الجديدة قبل التأكد من استكمال جميع الإجراءات الخاصة بإطلاق هذه المنتجات بما يتضمن الحصول على كافة الموافقات الأصولية. واعتماد الإجراءات الكافية التي تكفل الحفاظ على سرية المعلومات، بحيث يتم التأكد من استيعاب الموظفين لهذه الإجراءات والحصول على تعهدهم بالالتزام بها تحت طائلة المساءلة القانونية والتأكد من التزامهم بها، ويشار هنا إلى ضرورة أن يتضمن ميثاق أخلاقيات العمل لدى المصرف سياسات وإجراءات واضحة للحفاظ على سرية المعلومات، وضرورة اتباع إجراءات ملائمة من المصرف للتأكد من تقيد العاملين بهذه السياسات والإجراءات».

طالب حاكم المصرف المركزي مدراء المصارف باتخاذ «الإجراءات اللازمة بحق من يثبت قيامه بتسريب أي وثيقة صادرة عن مصرف سورية المركزي ولاسيما المهورة بعبارة سري ومساءلته أصولاً وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة باستثناء الوثائق التي يتم نشرها على الموقع الإلكتروني لمصرف سورية المركزي. ويلتزم المصرف بنفي أي تصريحات منسوبة إليه في حال عدم صحتها أو صدورها عن جهة غير مصرح لها بالتصريح رسمياً وذلك بناءً على طلب مصرف سورية المركزي وفق أحكام هذا التعميم، بحيث يتم نشر النفي عن طريق الوسيلة ذاتها الإعلامية التي نشرت تلك التصريحات ووفق ما هو متبع بموجب الأنظمة والتعليمات النافذة بهذا الخصوص. مع الإشارة إلى أن مخالفة مضمون هذا التعميم تعرض المصرف للجزاءات والعقوبات المحددة في قرار مجلس الوزراء رقم ٥٧٢٧/م. وتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٦».

وطلب الحاكم من مدراء المصارف العاملة في سورية تزويد مفوضية الحكومة لدى المصارف في المصرف المركزي بأسماء الأشخاص المكلفين بالتصريح للصحافة.

اتحاد المصدرين يتوقع صفقات بمئات ملايين الدولارات مع الروس

الوطن

قال رئيس اتحاد المصدرين محمد السواح إن اتحاد المصدرين أنجز قوائم بالسلع السورية القابلة للتصدير وبدأ بعمليات تجهيز البضائع تمهيدا لشحنها إلى روسيا سواء عبر الكريدور الأخضر أو عبر تجار روس قدموا بهدف عقد صفقات تجارية وذلك بعد تحول روسيا عن تركيا قائلاً: إن هذه العمليات تجري بالتعاون بين اتحاد المصدرين وغرفة صناعة دمشق ورابطة مصدري النسيج بعد توحيد الرؤى والإمكانات لتجاوز أخطاء الماضي وضمان حسن سير العمليات التجارية مع روسيا.

وأضاف إن اتحاد المصدرين في دمشق واللاذقية تحول إلى خلية نحل عبر لقاءات مع الموردين إلى الأسواق الروسية.

موضحاً أن الإمكانات باتت متوافرة في سورية على التوضيب والفرز والتغليف والالتزام بمعايير الجودة والاعتمادية وأصبحت متوافقة مع معايير وشروط الأسواق الروسية.

وتوقع السواح في بيان صحفي –تلقت «الوطن» نسخة منه– أن تؤدي الفرصة الروسية إلى استثمارات وصفقات بمئات الملايين من الدولارات. مشيراً إلى أن الاقتصاد الروسي متطور جداً والتعاون معه سيعطي إضافة حقيقية للاقتصاد السوري وخاصة في ظل الظروف الراهنة. مطالبا بالإسراع بإنجاز طلب انضمام سورية إلى الاتحاد الجمركي الأوراسي الذي يضم كلاً من روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان وأرمينيا وقرقيزستان لما لذلك من أهمية كبيرة للاقتصاد السوري وفتح أسواق جديدة أمامه تعوضه عما خسره بسبب الحرب والحصار، وكشف من جانب آخر عن التحضير لزيارة وفد اقتصادي سوري إلى روسيا خلال الفترة القريبة القادمة وذلك بالتعاون بين اتحاد المصدرين وغرفة صناعة دمشق لعقد لقاءات مع المسؤولين ورجال الأعمال الروس وبحث الفرص التجارية والاستثمارية وخاصة خلال مرحلة إعادة الإعمار التي توقع أن يكون للروس حصة كبيرة فيها.

داعياً إلى ضرورة التحضير لعقد دورة جديدة من اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة لمواكبة عملية الانفتاح الجديد على روسيا بطريقة صحيحة وبرعاية من حكومتي البلدين.

وشكلت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية مؤخراً لجنة استثمارية خاصة مهمتها تحديد وتقييم جدوى المشاريع الاستثمارية ذات الأولوية لسورية للتعاون مع الجانب الروسي.

يذكر أن حجم الصادرات من روسيا إلى سورية بلغ ٦٠٠ مليون دولار في العام ٢٠١٤ على حين لم يتجاوز حجم الصادرات السورية إلى روسية ٢٠ مليون دولار حيث يميل الميزان التجاري لمصلحة الروس.

رحلة الفروج التركي إلى الأسواق السورية!

عبد الهادي شباط

أكد عضو جمعية حماية المستهلك بدمشق مجد بسام درويش أن سعر الفروج ارتفع خلال الشهر الأخير بأكثر من ٢٠٪ حيث تجاوز سعر ١كغ من الفروج المذبوح في دمشق ٧٥٠ ل.س بعد أن كان منذ قرابة الشهر يباع في باب سريجة بنحو ٦٠٠ ل.س وهو ما انعكس برأيه على بطء حركة المبيعات من المادة حيث بات الكثير من محال بيع الفروج يشهد جموداً في الطلب. معتبراً أن ضعف الدخل لدى معظم المستهلكين أسهم إلى جانب ارتفاع الأسعار في حالة الجمود.

ويشير الدرويش إلى أن قلة الفروج المجمد المستورد أسهم أيضاً في ارتفاع الأسعار حيث كانت تصل كميات من الفروج المجمد من عدة دول وخاصة إيران، مشيراً إلى حالة من الغش يمارسها بعض الباعة بدأت في الآونة الأخيرة، إذ تدخل كميات من الفروج المجمد مصدرها تركيا ويتم حلها في مدينة حماة ثم شحنها إلى دمشق وبيعها في الأسواق على أنها فروج مذبوح ومقطع، علماً بأن المستهلك لا يستطيع التمييز بينها وبين الفروج المذبوح وغير المجمد في الأصل.

واعتبر الدرويش أن هذه الحالة أصبحت ظاهرة وهي معروفة بين تجار اللحوم وعادة ما يباع سعر الكيلو من هذا الفروج بأقل من مثيلاتها من الفروج المحلي حتى ١٠٠ ل.س على الرغم من أن سعره يفترض أن يكون متدنياً بسبب انخفاض سعر جملته لكن معظم الباعة يعملون بذلك كي لا يظهروا شكوكاً أو شبهات حول مبيعاتهم من الفروج المجمد والمعاد حله.

من جانبه بيّن مدير عام مؤسسة الدواجن سراج خضر لـ«الوطن» أن موجة البرد الأخيرة وانخفاض درجات الحرارة من أبرز الأسباب التي أدت إلى انخفاض العرض في السوق، فنفوق أجزاء كبيرة من الدواجن ضاعف معاناة الكثير من المربين، ولاسيما الصعوبة في تأمين وسائل التدفئة وخاصة مادة المازوت.

وعن دور المؤسسة في تحقيق التوازن في السوق بيّن الخضر أن المؤسسة مستمرة في عملها وأنها صمدت أكثر من القطاع الخاص بسبب الدعم الحكومي وتوافر العديد من المعطيات المساعدة حيث معظم مداجن التربية التابعة للمؤسسة هي مغلقة وبالتالي محمية ومعزولة عن موجات البرد وانخفاض درجات الحرارة إضافة إلى امتلاك المؤسسة المولدات وتأمينها للمحروقات.

وعن الأسعار وتحديدها بين أن المؤسسة ملتزمة بنشرة الأسعار التي تصدر عن التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

من جانبه أكد مدير عام مؤسسة الأعلاف مصعب العوض لـ«الوطن» أن المقننات والدورات العلفية التي توزعها المؤسسة لا تشمل قطعان الدواجن لكن المؤسسة تعمل لدى توافر أي كميات إضافية لديها على فتح دورات خاصة بالطيور والدواجن وأنه تم خلال العام الماضي فتح وتوزيع ٤ دورات علفية للدواجن في حين لم تستطع المؤسسة خلال العام الحالي تخصيص أي دورة بسبب قلة الموارد العلفية لدى المؤسسة حيث كان يرد للمؤسسة ٦٠٠ ألف طن من مادة النخالة من الشركة العامة للمطاحن، مؤكداً أن المؤسسة تسعى لتطوير مواردها العلفية والعمل على فتح دورات علفية للدواجن مع بداية العام القادم حيث يوجد تنسيق مع العديد من الجهات الحكومية لزيادة واردات المؤسسة.

وبدوره أكد مدير تموين دمشق عدي الشبلي أن نشرة الأسعار التي تصدرها المديرية تتم بالتعاون مع لجنة خاصة وبإشراف محافظة دمشق وأن الأسعار قريبة ومشابهة لأسعار السوق وفي حال وجود أي تجاوز تعمل دوريات حماية المستهلك على ضبط الحالة وتنظيم ضبط بحق المخالف.